

بأقلامهم

بقلم الدكتور
عباس الحاج حسن*

لبنان المقيم والمغترب وأزمة كورونا

يعيش كوكب الارض مرحلة قد تؤسس لمنظومة علاقات دولية جديدة معطوفة على تنظيم العلاقات الاقتصادية والتكتلات السياسية، بطريقة تتماشى مع ما ستتركة أزمة انتشار وباء كورونا على هذا العالم الذي نعيش فيه. لبنان الوطن والاغتراب جزء لا يتجزأ من هذا الفضاء الواسع. بالإضافة الى الازمات التي يعيشها على مدى عقود والتي تبدأ بالازمة الاقتصادية ولا تنتهي بالمعضلة المالية معطوفة عليها ازمات سياسية متتالية، كل هذه المطبات تزيدها قساوة جائحة كورونا لتزيد الطين بلة. لبنان بجناحيه المقيم والمغترب في حاجة الى كل جهد وطاقة تبذل في ظل هذا المشهد.

الاغتراب اللبناني طالما شكل صمام امان من خلال الطاقات البشرية والفكرية والمادية التي ساعدت وشكلت شريانا يرفد الداخل في احلك الظروف. في ظل الازمة التي شهدتها دول العالم ومع انتشار الوباء، علت اصوات المغتربين بالعودة الى الوطن، خصوصا في الدول التي لا تتوفر فيها الطبابة بشكل يوحى بالثقة (عدد كبير من الدول الافريقية والاوربية).

عودة تأخرت بدايتها وشهدت مدا جزرا سياسيا ليتخذ بعدها القرار. من عارض العودة، قال ان هؤلاء سيشكلون قنابل موقوتة في وجه الجسم الطبي اللبناني، فيما استند من يطالب بعودتهم الى انهم مواطنون وحققهم على الدولة في عودة كريمة واستشفاء كريم. هنا اورد كيف تعاطت السلطات الفرنسية مع ملف المغتربين في اكثر من دولة وتعدادهم يفوق المئة وخمسين الفاً، اعادتهم الحكومة الفرنسية خلال خمسة عشر يوما ولم نسمع اي صوت يعارض هذه العودة، لا بل علت الاتهامات بالتقصير في الاسراع بعودتهم الى الوطن الام. طبعا لا يمكن المقارنة بين الامكانات الفرنسية واللبنانية، لكن المواطنة تبقى معنى مطلقا لا يمكن المساس به او زعزعته عند اول تجربة قاسية تمر فيها البلاد. جائحة كورونا اثبتت داخليا كم ان قدرة هذا البلد الصغير، لبنان، مميزة في المواكبة والمواجهة ليسلط الاعلام الدولي الضوء على اداء الادارة الطبية لازمة بكل مهنية والتزام. هذا الامر انعكس ثقة خارجية وشكل بادرة امل كبيرة تفتح للمستقبل ابواب الثقة باداء

* صحافي - فرانس 24

ضيف العدد

عالم بلا نظام

قبل خمسة وسبعين عاما اعلن الياة المؤسسون للامم المتحدة في ميثاقهم الاممي: آيينا على انفسنا انقاذ البشرية من ويلات حرب جديدة.

جاء هذا الاعلان عشية انتهاء الحرب العالمية الثانية، عندما سيطرت على العالم وعود بحفظ السلم والامن، وحماية حقوق الانسان وحقوق الشعوب، وتكريس التعاون الدولي، وتحقيق التنمية الشاملة.

اليوم، يقف الامين العام للامم المتحدة انطونيو دوغريتش ليطالب العالم - شعوبا وحكومات - بالتصدي لأزمة كورونا، ومواجهة الحرب الجديدة بالتعاون الدولي، ورفع العقوبات الاقتصادية عن الدول المحاصرة اقتصاديا، ووقف الحروب والنزاعات المسلحة المتنقلة من الكونغو الديمقراطية الى ليبيا وسوريا واليمن وغيرها من المناطق المأزومة.

اللافت في هذه المناداة ان القوى الدولية الكبرى ماضية في سياسات التجاهل والاحتكار والهيمنة، وافتعال الازمات والحروب، بينما يتراجع الاقتصاد العالمي في انتاجه، وتوسع دائرة الفقر ويفتك الوباء الجرثومي بملايين البشر!

ماذا يبقى والحال هذه من دور للامم المتحدة عندما يغيب النظام العالمي تحت وطأة اهمال القانون؟

اين هي وعود القضاء على الفقر، وتحقيق التنمية في مناطق العالم المهمشة، واحترام حقوق الانسان (كل انسان) بعيدا من العنصرية والاستئثار بالموارد والثروات؟

اين هي حماية البيئة الطبيعية المنهكة بالتلوث بفعل التأثيرات السلبية للدولة الصناعية، فيما يجتاح الوباء الجرثومي مناطق العالم كلها بلا استئذان؟

امام هذا الواقع، يكون الحديث على نظام عالمي نوعا من الرجاء بعيدا من الواقع المرير. الواقع العالمي المأزوم بالكولونيلية الجديدة التي تعني احتكار الموارد والثروات والتميز في ملف حقوق الانسان، بل وترك العالم بلا نظام صحي يحقق الامن البشري.

نحن لم ننخدع بوعود العمولة منذ انطلاقتها الاولى، وادرنا كيف هي املاء نمط واحد في الاقتصاد والسياسة والامن والتسلح والاعلام، وكيف انها بعيدة كل البعد عن شعارات الديمقراطية وحرية الانسان وحقوقه الاساسية. وها هي العمولة تترنح، بعدما تراجعت ومعها

بقلم الدكتور
عدنان السيد حسين*

الليبرالية الجديدة في الازمة المالية والاقتصادية السابقة منذ العام 2008. لا لم يتراجع الاستعمار، وان اتخذ اشكالا جديدة بفعل ثورة المعلومات والاتصالات. لا معنى للحديث على حقوق الانسان وحقوق الشعوب مع التمييز العنصري المغلف بصراع الثقافات والحضارات. كان الاولى بالنظام العالمي المزعوم ان يدافع عن تكامل الثقافات والحضارات في اطار الانسانية الجامعة.

لا نغالي اذا ما قلنا ان العالم يفتقد الى قيادة عالمية، اي انه يفتقد الى ما سمي تجاوزا "النظام العالمي". فالنظام يقوم على قواعد محددة في القانون، وطالما ان هذه القواعد غير مطبقة فلا نظام. النظام يفترض وجود انتظام عام في عمل المؤسسات الدولية بعيدا من نظام "الفيتو" الموروث من مؤتمر يالطا للمنتصرين في الحرب العالمية الثانية.

مؤسسات الامم المتحدة وغيرها من المنظمات العالمية والاقليمية مضطربة، او انها قاصرة عن القيام بوظائفها المحددة في ميثاقها. فماذا يبقى من النظام العالمي؟

قد تنزوي القوى الدولية الكبرى تحت وطأة أزمة كورونا، وتتجه الى مزيد من العزلة تحت ستار حماية المصالح القومية. وربما تبرز ظاهرة الاحزاب اليمينية المتطرفة في الغرب الاوروبي والغرب الاميري بحجة التعويض عن الخسائر المادية والبشرية وحماية مجتمعاتها من التفكك الاجتماعي. في هذه الحال قد يدخل العالم في مرحلة انتقالية، وربما فوضوية، قبل ان يستقر في احواله وعلاقاته على نظام جديد. طبعا لا يعني ذلك نهاية التاريخ، او انتصار فريق دولي على آخر بصورة نهائية على غرار ما بشر به بعض المنظرين بانتصار الليبرالية غداة سقوط الاتحاد السوفياتي منذ عقود ثلاثة.

قد لا يبرز النظام العالمي الجديد عند انتهاء أزمة الوباء العالمي. فالنظام يحتاج الى معاهدات دولية جديدة والى موازين قوى دولية جديدة. وهذه كلها تحتاج الى زمن معين، قد يكون زمن الفوضى الاضافية الزائدة بما تحمل من ازمات اقتصادية واجتماعية وسياسية وامنية.

اما حقوق الانسان وحقوق الشعوب فهي المغيبة عن اهتمامات القوى الدولية، طالما استمر التمييز في التعامل مع قضية الكرامة الانسانية.

* الرئيس السابق للجامعة اللبنانية، وزير سابق